تفتقر الدول الأفريقية الحديثة إلى الجذور الثقافية؛ لأنها صُنعت وبُنيت من قبل السلطات الاستعمارية بتجاهل شبه كامل للقيم والمؤسسات الأصلية. بدلاً من صياغة عقد اجتماعي جديد، أصبح القادة السياسيون الأفارقة ما بعد الاستعمار أكثر اهتمامًا بتعزيز الدولة الاستعمارية الموروثة لاحتواء تهديد الانقسام والتفكك. بدلاً من الاعتراف بالتنوع العرقي كظاهرة اجتماعية لا مفر منها، حاولت العديد من النخب الحاكمة بعد الاستقلال في إفريقيا تشكيل هويات وطنية من خلال قمع التنوع العرقي، مما أدى على الأرجح إلى مزيد من الصراعات الاهلية. بينما نجح هؤلاء القادة السياسيون الأفارقة إلى حد كبير في الحفاظ على الوحدة، ظل التنوع والفوارق داخل هذه الدول مصادر للتوتر والصراع.

د. لوكا بيونق

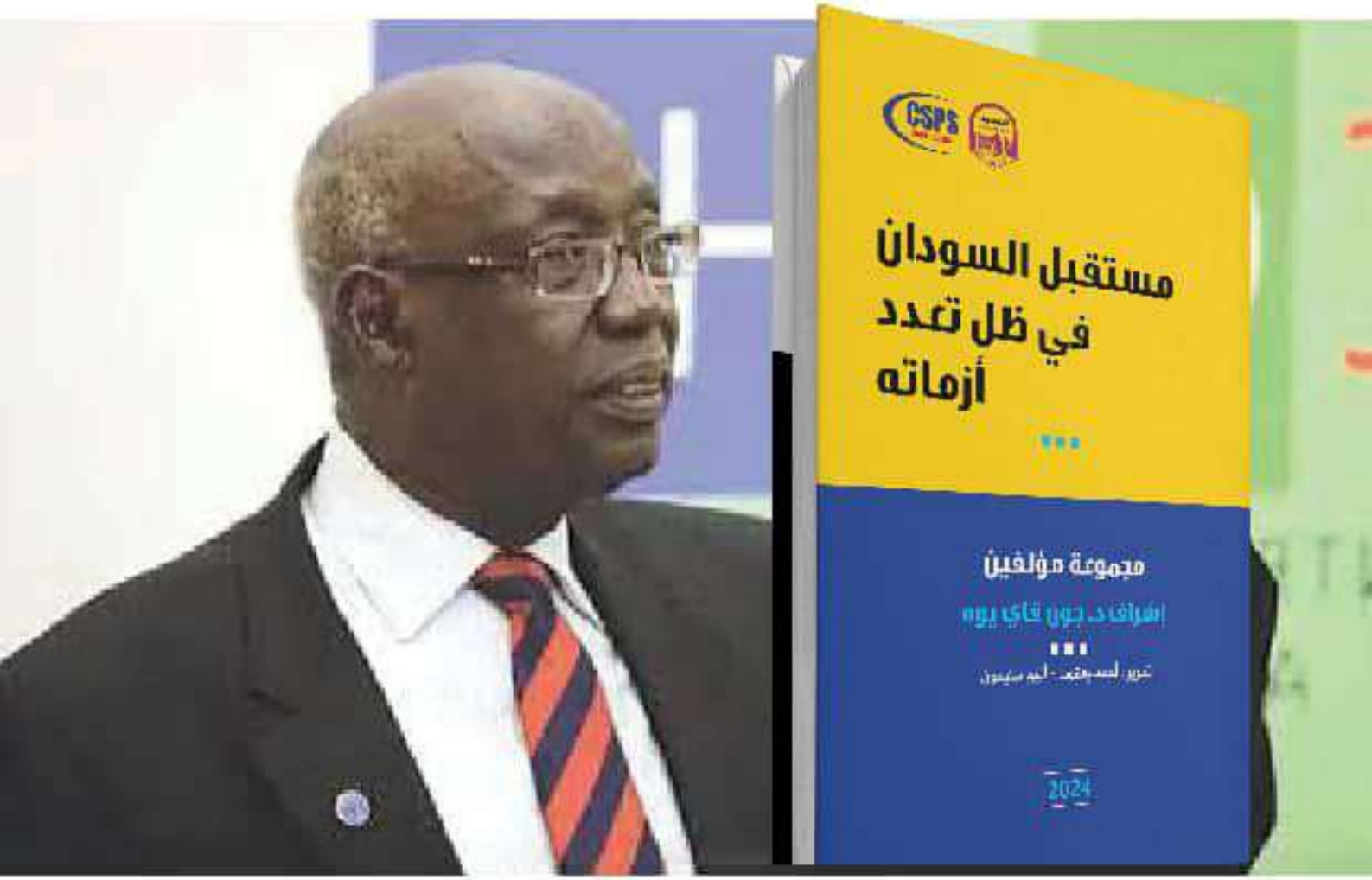

كان التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى بطريقة لافتة للنظر. في عام 1989، رافقني العقيد بكري حسن صالح، عضو انقلاب البشير المسؤول عن الأمن في نظام البشير، والذي ترقى لاحقًا إلى منصب النائب الأول للرئيس، لزيارة رئيس الوزراء المخلوع في السجن. وفي الطريق، قال لي مازحًا إن إعطائي الإذن بزيارة قادة الحكومة السابقين المعتقلين هو استثمار لموعد مجيء دورهم في الاعتقال، في إشارة ضمنية إلى أنه ينبغي علي زيارتهم بعد ذلك. وجاء دورهم بعد ثلاثين عامًا. في زيارة للخرطوم، طلبت من قائد الانقلاب الفريق أول عبد الفتاح البرهان أن يأذن لي بزيارة البشير وفريقه في السجن، متذرعاً بالطلب الذي قدمته قبل ثلاثين عاماً، والذي أصبح بالنسبة لي التزاماً مقدساً. مُنحتُ الإذن وقمتُ بزيارة القادة المعزولين في السجن، وهو أمر مثير للجدل.

د. فرانسيس دينق .

تفسر هذه الحرب أن نهج الأحزاب السياسية، بعد اندلاع ثورة ديسمبر المجيدة، في تحقيق التحول الديمقراطي، كان متسقاً مع إرثها وسيرتها منذ نشأتها (1944-1945)، حيث إدمان العمل الفوقي، وغياب العمل القاعدي مع الجماهير، ولم تكن الأحزاب السياسية الجديدة في هذا استثناءً. بينما كان الحزب الشيوعي السوداني متسقاً مع تاريخه النضالي، لقد ظل هذا الحزب، وعلينا الاعتراف بذلك، منذ تأسيسه يدعو لإشراك الجماهير في النضال ومن أجل إحداث التغيير، وهذا ما خلا منه تاريخ جل الأحزاب السودانية. لقد استهلت هذه الأحزاب، منذ تأسيسها، نشاطها من أجل نيل الاستقلال في الأربعينات من القرن الماضي، بالعمل الفوقي، حيث أخذت بأسلوب المفاوضات مع دولتي الاستعمار مصر وبريطانيا، وفضلته على المواجهة وإشراك الجماهير.

د. عبالله الفكي البشير

فتحت حراكات ديسمبر؛ المجال أمام إعادة النّظر في طبيعة العقد الاجتماعي – الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدّولة، وبين المجتمع والدولة. لقد وضع الحراك الذي اندلع في نهاية العام 2018 مفهوم الدّولة العميقة، القائمة على تشابك مصالح الفساد مع مصالح المؤسسة الأمنية، وعلى حرمان المُجتمع من أي قدرة على الحركة المستقلة أو الحُرية أمام الطّاولة لإسقاطها. لكنها طرحت إشكالية أخرى تتعلق بشكل الدولة وطبيعتها التي تروم إعادة بنائها، وما يتعلق بها من مسائل مثل المواطنة وإنهاء قضايا التمييز بين المجتمعات – وشكل الحقوق والواجبات؛ وقد برزت القضايا المذكورة آنفاً بشكل صارخ تبدّى عبر المُمارسة في الفضاء السياسي الذي تحول إلى فضاءٍ للعنف مع تحولاتٍ كثيرة نشهدها في تنامي ظواهر مثل الشرخ الاجتماعي والعنف والتّكتل القبلي والصّراعات السياسية (حرب 15 أبريل)، التي تأخذ أطرها ومرجعيتها من الأحلاف القبلية وكلما ضعفت سلطة الدولة ونظامها انتعشت القبائل.

أحمد يعقوب

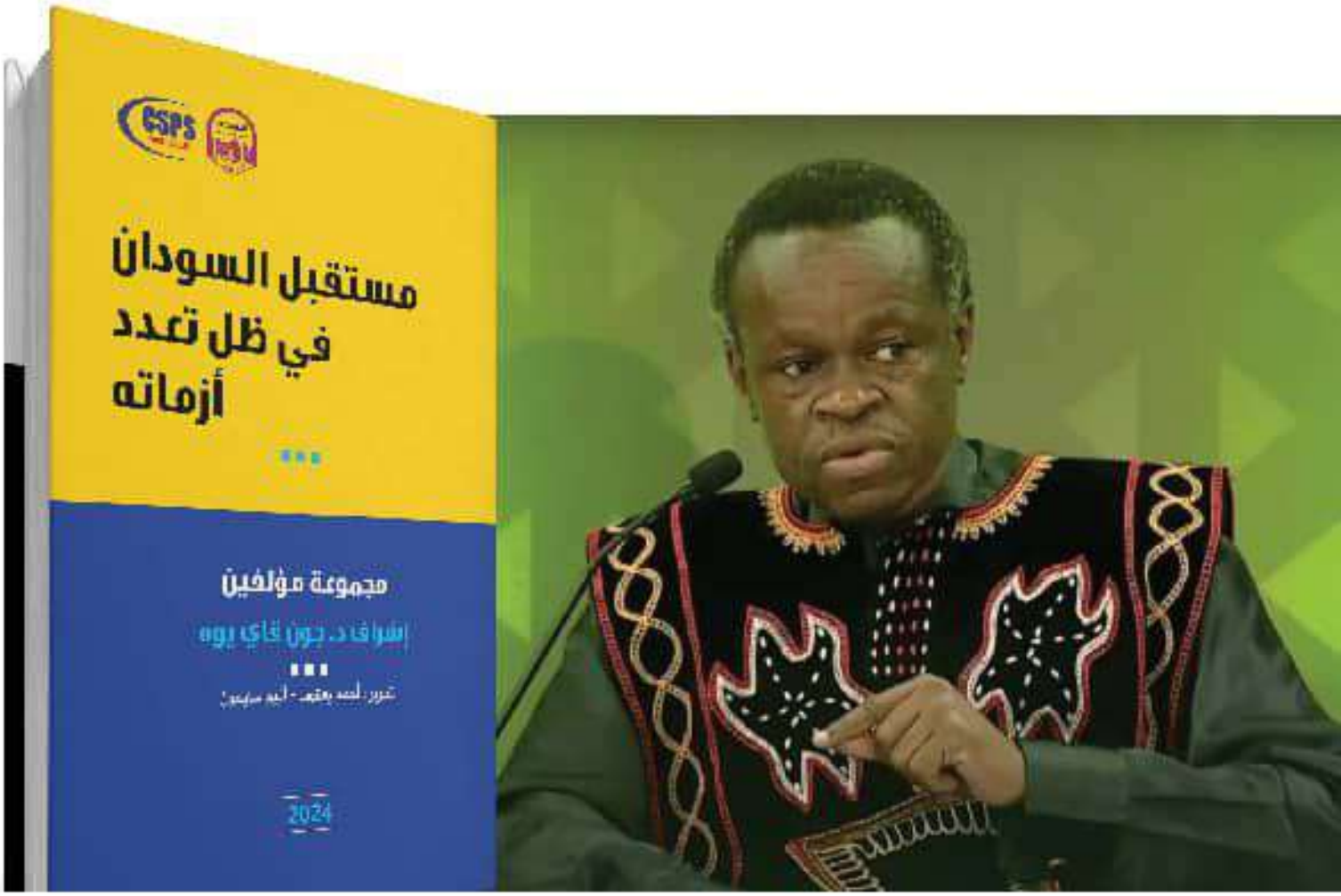

تفسر هذه الحرب أن نهج الأحزاب السياسية، بعد اندلاع ثورة ديسمبر المجيدة، في تحقيق التحول الديمقراطي، كان متسقاً مع إرثها وسيرتها منذ نشأتها (1944 - 1945)، حيث إدمان العمل الفوقي، وغياب العمل القاعدي مع الجماهير، ولم تكن الأحزاب السياسية الجديدة في هذا استثناءً. بينما كان الحزب الشيوعي السوداني متسقاً مع تاريخه النضالي، لقد ظل هذا الحزب، وعلينا الاعتراف بذلك، منذ تأسيسه يدعو لإشراك الجماهير في النضال ومن أجل إحداث التغيير، وهذا ما خلا منه تاريخ جل الأحزاب السودانية. لقد استهلت هذه الأحزاب، منذ تأسيسها، نشاطها من أجل نيل الاستقلال في الأربعينات من القرن الماضي، بالعمل الفوقي، حيث أخذت بأسلوب المفاوضات مع دولتي الاستعمار مصر وبريطانيا، وفضلته على المواجهة وإشراك الجماهير.

بروفيسور باتريك لومومبا

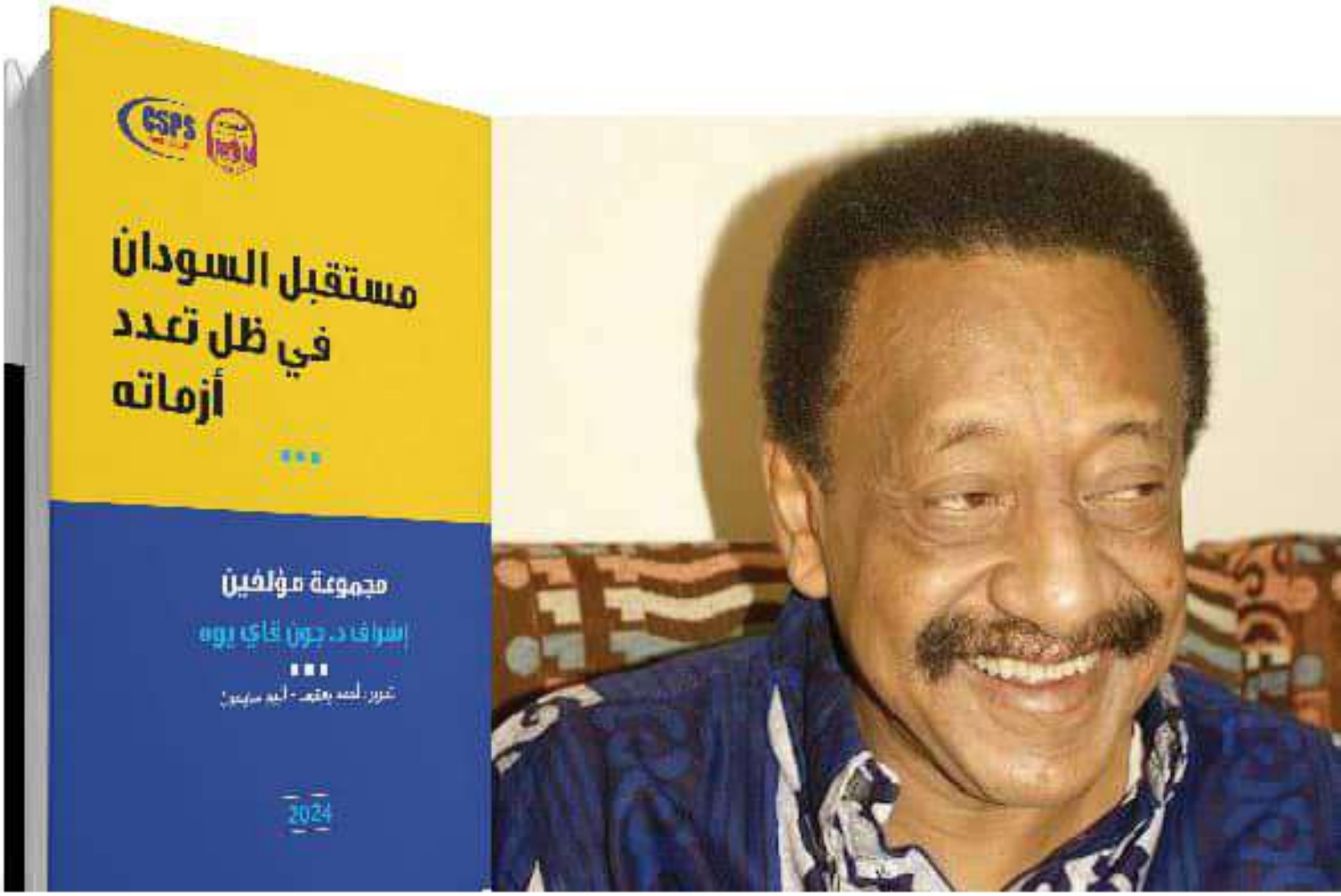

قد لا يُدرِكُ الكثيرون أنّ الحرب الراهنة حول تشكيل الجيش الوطني الواحد والموحد ليست هي الأولى في تاريخ النزاع المُسلح في البلاد. فقد سبقتها الحرب بين القوات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان (1983-2005)، والتي انتهت في نهاية المطاف ب"جيشين" في بلدين مستقلين" في يوليو 2011. فخلال مفاوضات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية، كان قائد الحركة، د. جون قرنق، حريصاً، ومُتمسكاً ببقاء الجيش الشعبي مُستقِلاً حتى يتم التوصل إلى ا تفاقِ سلام شاملٍ، وكان مصدر موقف الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان بشأن الترتيبات الأمنيَّة يرجع تاريخياً إلى عمليَّة استيعاب/دمج قُوَّات الأنانيا بحُكم اتفاقيَّة أديس أبابا، 1972، في الجيش السُّوداني، والتي لاحقاً كانت السبب الرَّئيس في اشتعال الحرب مرَّة أخرى في 1983.

د. الواثق كمير

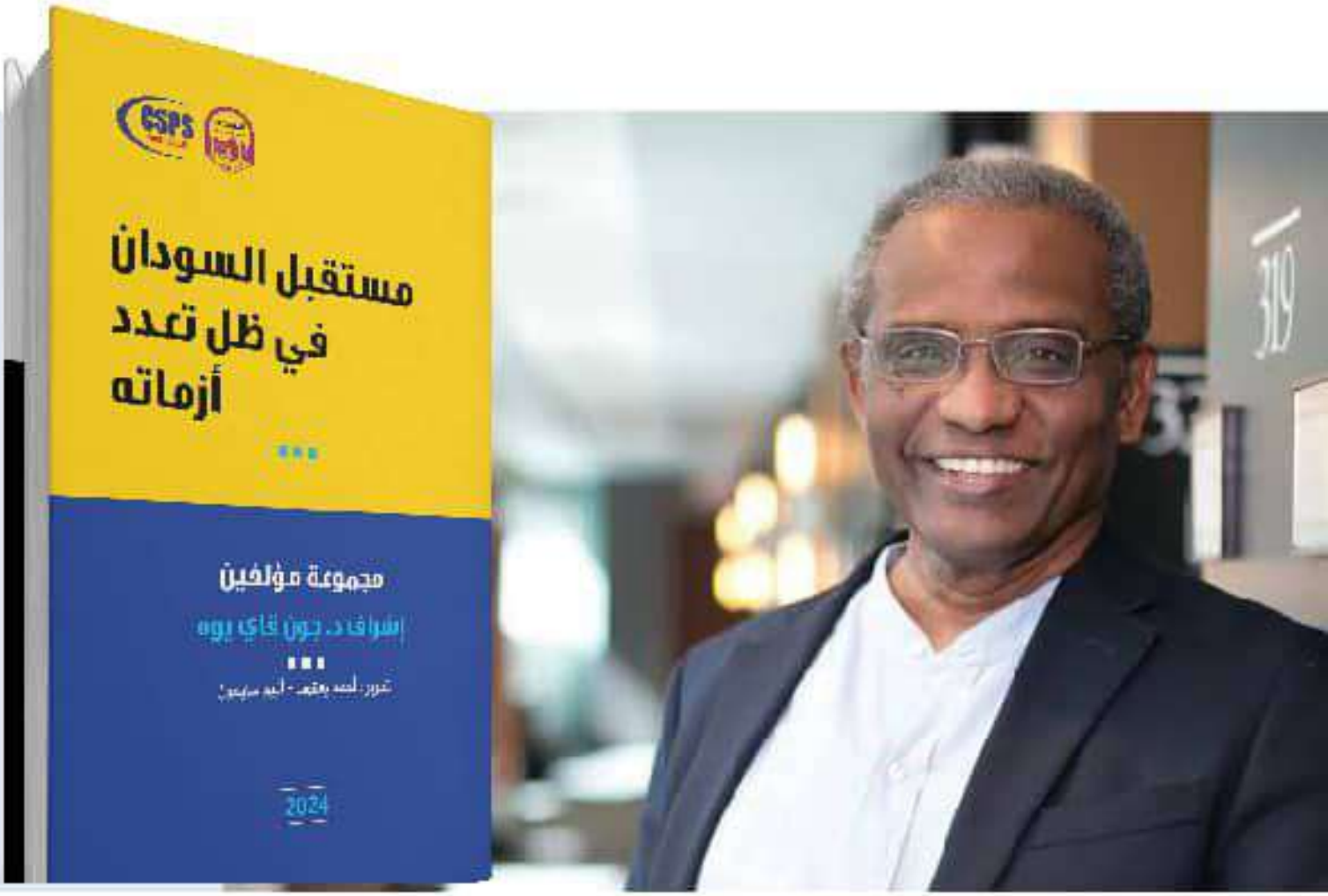

يعني الحياد الديني للدولة أن؛ جميع القوانين والسياسات العامة تُحدد وتُنفذ وفقاً لـ "المنطق العام" الذي يحق لجميع المواطنين المشاركة فيه على قدم المساواة وبحرية كاملة، بخلاف المنطق الديني كأساس للقانون العام والتشريعات. وبعبارة أخري، لا يحق للدولة فرض أي رأي ديني عن طريق قانون الدولة وسياستها، كما لا يجوز لها منع الممارسة الخاصة للدين عن طريق الاقتناع والاختيار الشخصيين.

بروفيسور عبدالله أحمد النعيم

لم يكن الصراع السياسي بين النخب السودانية يدور أبدًا حول مصالح أهل السودان، ولم يكن يدور حول تنمية البلاد، ولم يكن يدور حول كيفية تقديم الخدمات لهم. كانت دائمًا حول من يجب أن يحكم السودان وليس حول كيفية حكم البلاد. لم تكن خلافاتهم أبدًا حول رفاهية الشعب والنظرة المستقبلية للبلاد. في الواقع، ما كان يعتبر دائماً صراعاً بين الخرطوم والأطراف لم يكن صحيحاً، ببساطة لأن الخرطوم كانت تغط في نوم عميق تلهو فيه بتصور خاطئ لما يمثله السودان.

د. جون قاي يوه

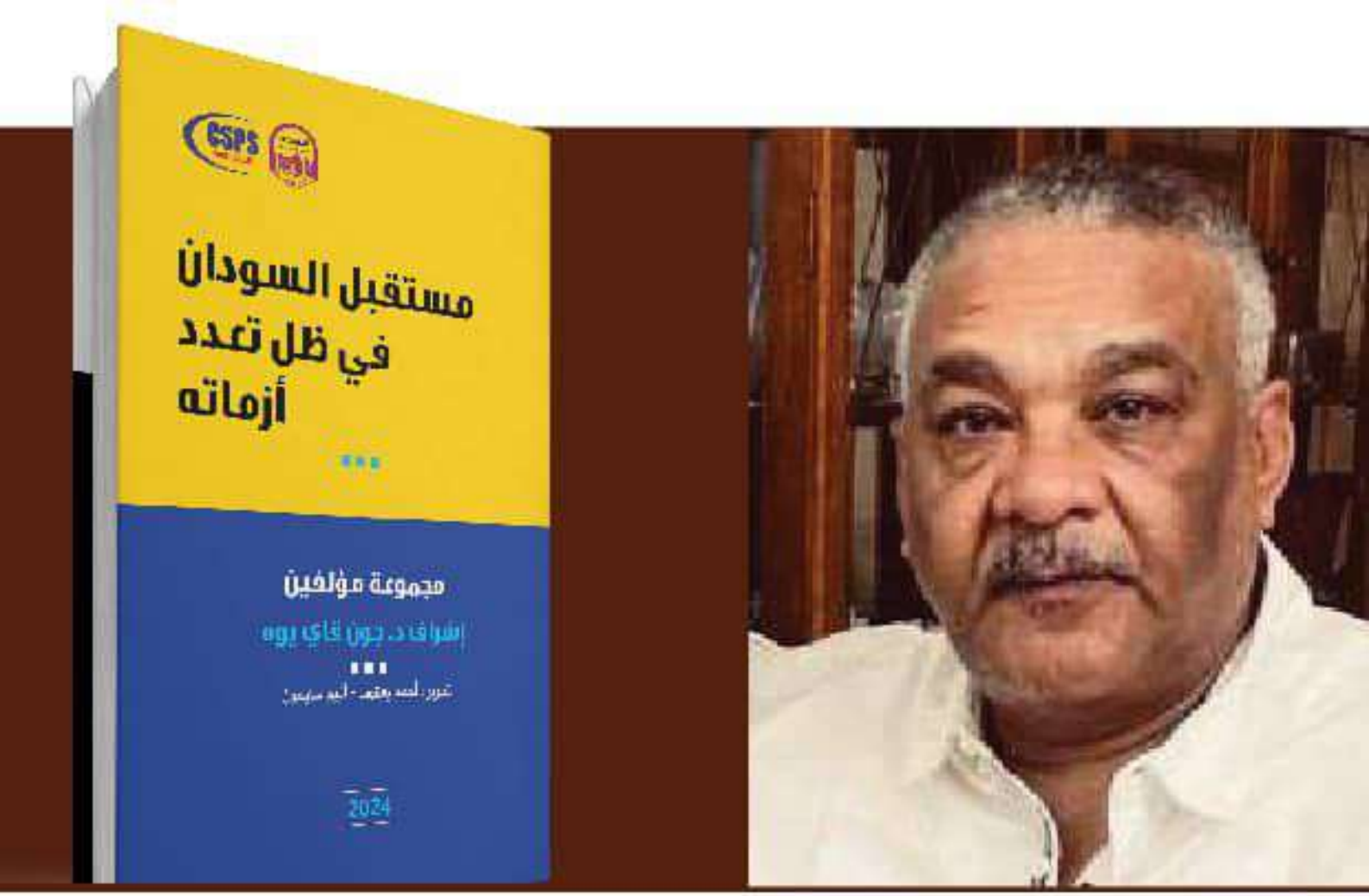

إن الثورة التي تم إنجازها في ديسمبر 2018م تعد سانحة للحفر والابتكار الثقافي وإثارة النقد حول مجمل البنية الاجتماعية السياسية والثقافية بالسودان وليست مجرد مهمة سياسية ميدانية أو مكتبية ننجزها ونعود إلى مواصلة إنتاج الأساطير، واختزال دور وأهمية الآخر. إننا وإذا لم نحقق المكاسب الثقافية بإعادة هيكلة وعينا الكلي فسوف لن نجني ثمارا ناضجة من ثورتنا أو التغيير. فمعركتنا معقدة وطويلة وأولى مهامها إجراء التغيير في بنية العقل الاجتماعي الذي لا يزال يعمل على قواعد من المعارف والمدخلات المعلوماتية منتهية الصلاحية وقد أصابه ما أصاب من تزييف وابتعاد عن قيم المدنية والتمدن بأن حول حاضنتها وحاضرتها إلى مكب بشري ضعيف الإحساس بالمكان والزمان، إن لم يكن ذلك منعدما تماما.

د. وجدي كامل

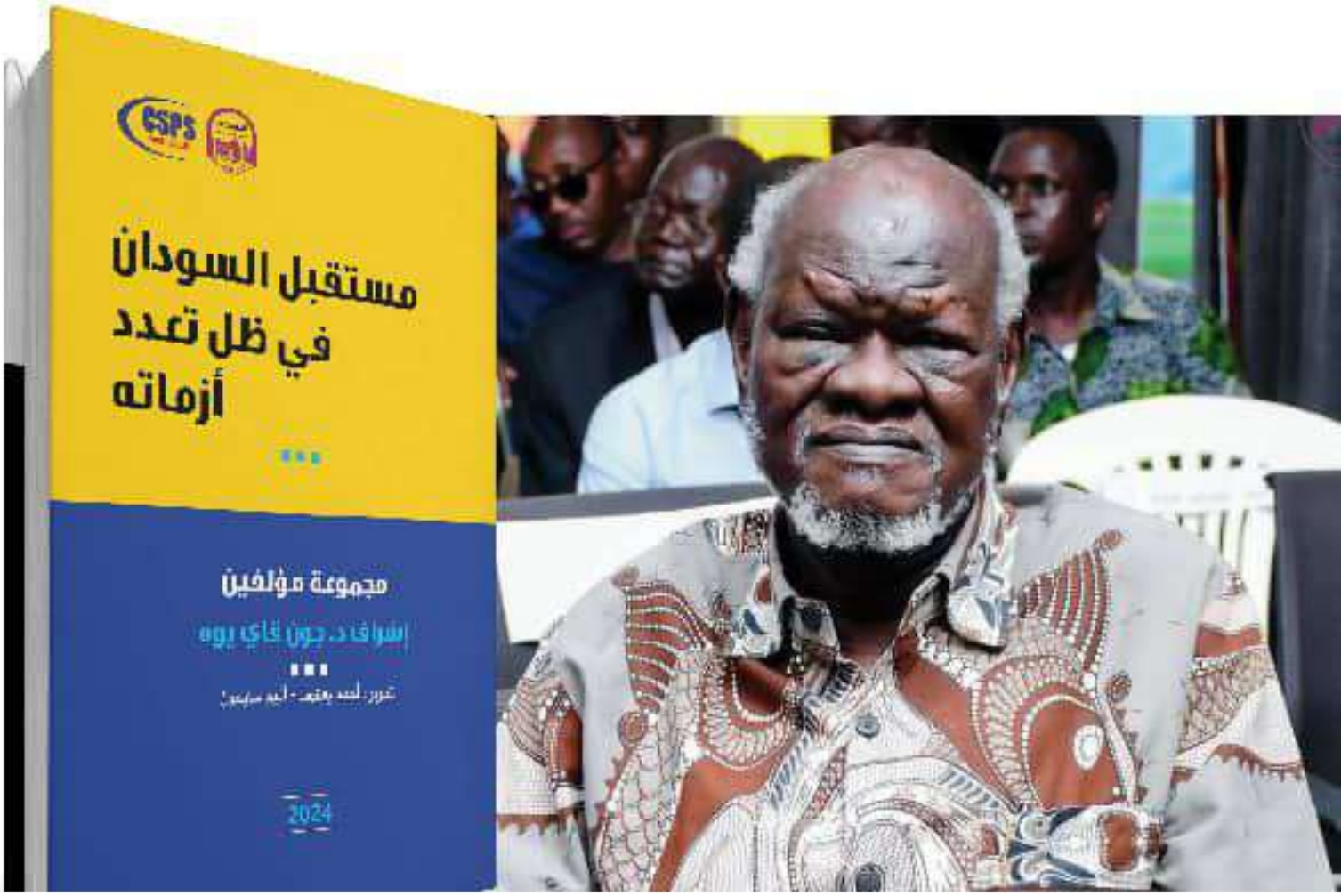

كان بروز الإخوان المسلمين كثالث أكبر حزب سياسي في الجسم السياسي السوداني، ثم القوة السياسية المهيمنة في البلاد فيما بعد، إيذاناً بانحدار السودان سياسياً. ولا بد أن رئيس وزراء السودان الأسبق محمد أحمد محجوب كان متنبئاً عندما قال للدكتور حسن عبد الله الترابي عام 1967: "لست قلقاً على ابتساماتك أو أحلامك... ولكن إذا قفزت أنت أو أي من أتباعك يوماً ما على كرسي الحكم؛ يومها سيفقد السودان كلمته، وسيفقد مواطنوه العيش الكريم اللائق؛ وسيصبح السودان متقزماً". هذا هو بالضبط ما فعله نظام الجبهة الإسلامية القومية بالسودان خلال ثلاثين عاماً من الانحدار والهبوط إلى الهاوية.

د. بيتر أدوك نيابا

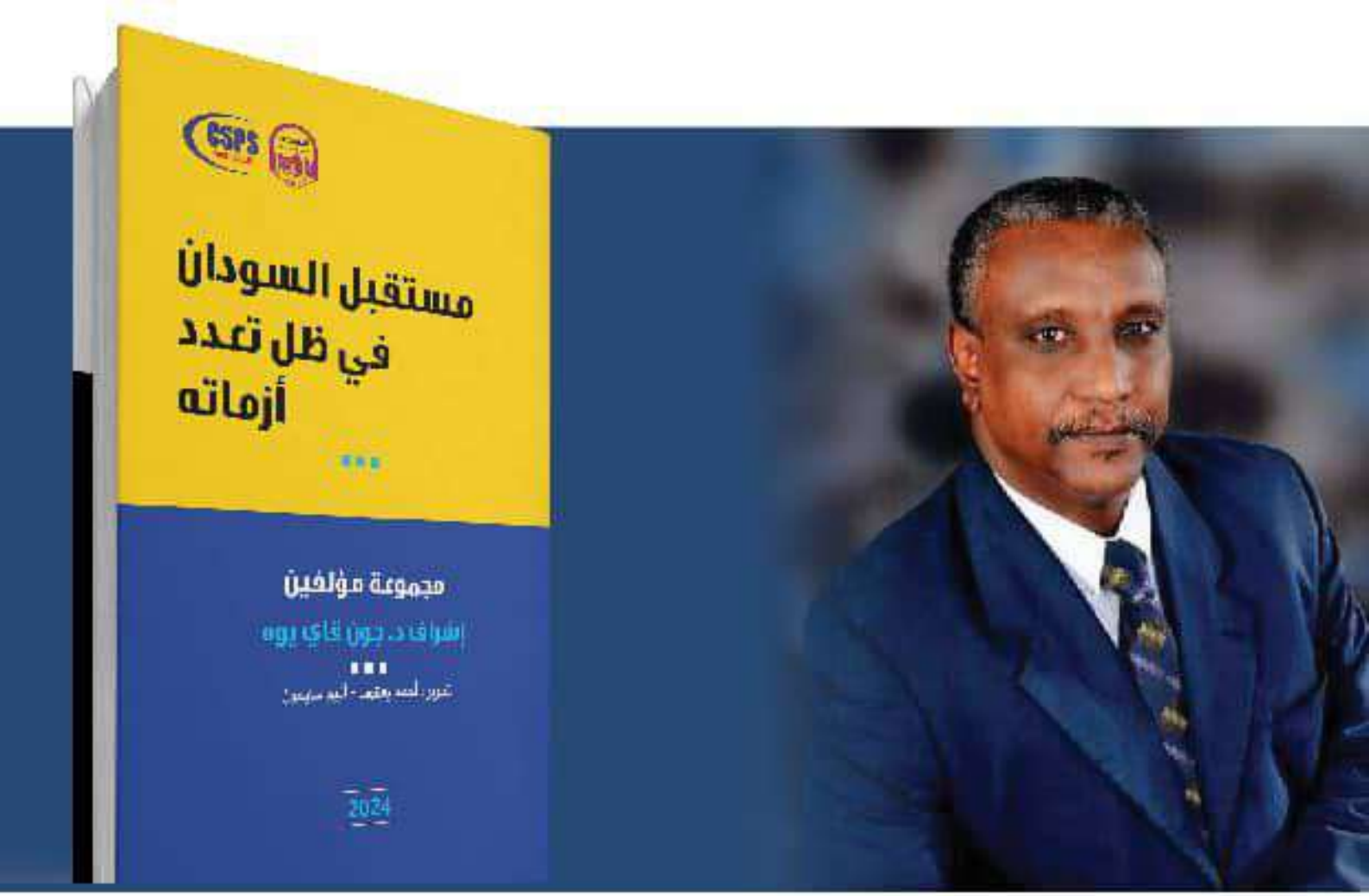

الأهمية والمكانة الحقيقية لثورة 1924تكمن في أنها حركة جماهيرية ذات مشروع للبناء الوطني، ذو صلة بمفاهيم المواطنة أكثر من أي مشروع آخر في ذلك الوقت، وقد عملت على تأسيس مفاهيم السودانوية وقد رفض قادتها منذ البداية الإجابة على سؤال الانتماء القبلي، وقد حكم الاستعمار البريطاني بالجلد على كل من رفض الإجابة على هذا السؤال، والغريب أن أجهزة الدولة الوطنية لا تزال تسأل المواطنين نفس السؤال حتى يومنا هذا بعد أكثر من 60 عاماً من خروج المستعمر من بلادنا ؛ إنّهم يشربون من نفس الكأس.إن التأكيد على الإنتماء الوطني هو ما نحتاجه اليوم، ولاتزال الأسئلة التي طرحتها ثورة 1924 حاضرة تحتاج لإجابة بعد مرور ما يقارب المئة عام على ثورة 1924.

ياسر عرمان

السمة الرئيسية الأولى للتمدن العسكري الجديد هي الطريقة التي يعمل بها على تطبيع تصورات جديدة للعنف السياسي، ومجموعة كاملة من التهديدات المحيطة "للأمن" والتي تتمحور حول المواقع والمساحات والسكان وحركة المدن اليومية ،كجزء من الدفاع عما يسميه (جوليان ريد) المجتمعات اللوجستية ، فإن المجتمعات حيث تنبثق التهديدات الجيوسياسية من الأنظمة، والتدفقات والشبكات المركزية للغاية التي تدعم حرب الحياة الحضرية المعاصرة تركز بشكل متزايد على تأمين واستهداف البنية التحتية و التوزيعات النثرية للمدينة، و يعتبر المنظرون الأمنيّون أن مثل هذه التهديدات الكامنة هي لـ تمويه نفسها داخل "فوضى" المدن في الداخل والخارج لإخفائها ضد الأشكال التقليدية للاستهداف العسكري.

عبدالرحيم محمد

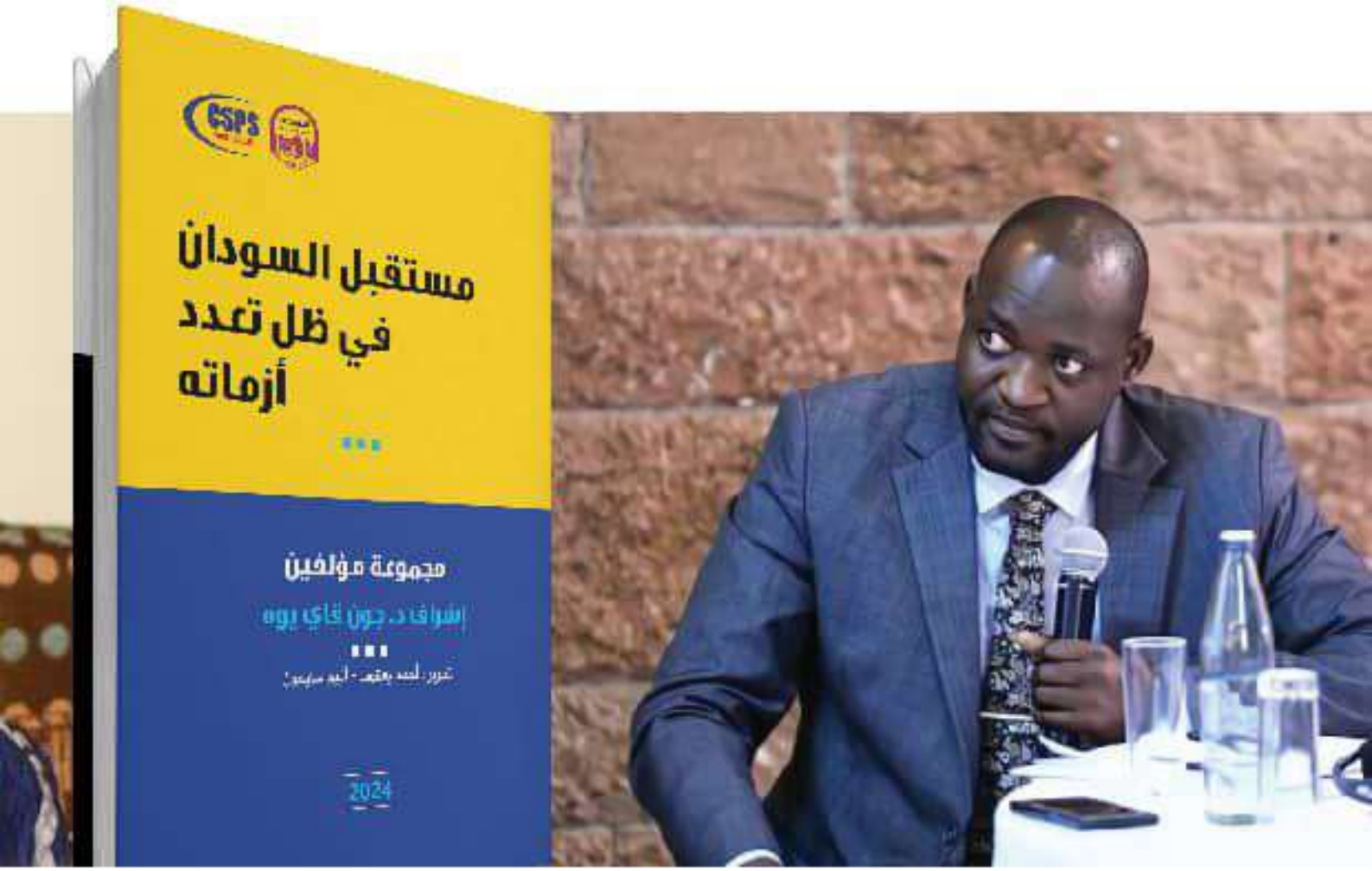

يؤسس الحكم الذاتي على مبدأ حرية واستقلالية التحكم بالذات والتصرف، وهو يشكل إطارا قانونياً فعالاً، و وسيلة مفيدة لإدارة وتسوية النزاع بين إقليم النزاع والدولة المركزية، وذلك يمنح كلا الطرفين حق السيطرة على مجاله، من دون اللجوء إلي الانفصال الداخلي، وإنما إلي تنظيم اقتسام السلطة و الثروة فيما بينهما، ولكن ضمن إطار العيش المشترك داخل دولة واحدة، والحفاظ على الروابط المشتركة، و وحدة تراب الدولة. بالتالي، هو صيغة توافقية تقوم على أساس قبول الطرفين، الإقليم والدولة المركزية؛ وذلك بتقديم تنازلات متبادلة لا يحصل بموجبها أي منهما على كل ما يريده، بل يحصل على جزء مما يريد؛ فالدولة تحصل من الإقليم على الضمانة بالاستمرار في العيش المشترك ضمن إطار الدولة الواحدة، والإقليم يحصل من الدولة على بعض الصلاحيات الخاصة في إدارة شؤونه واحترام خصوصيته.

عبدالله بشير

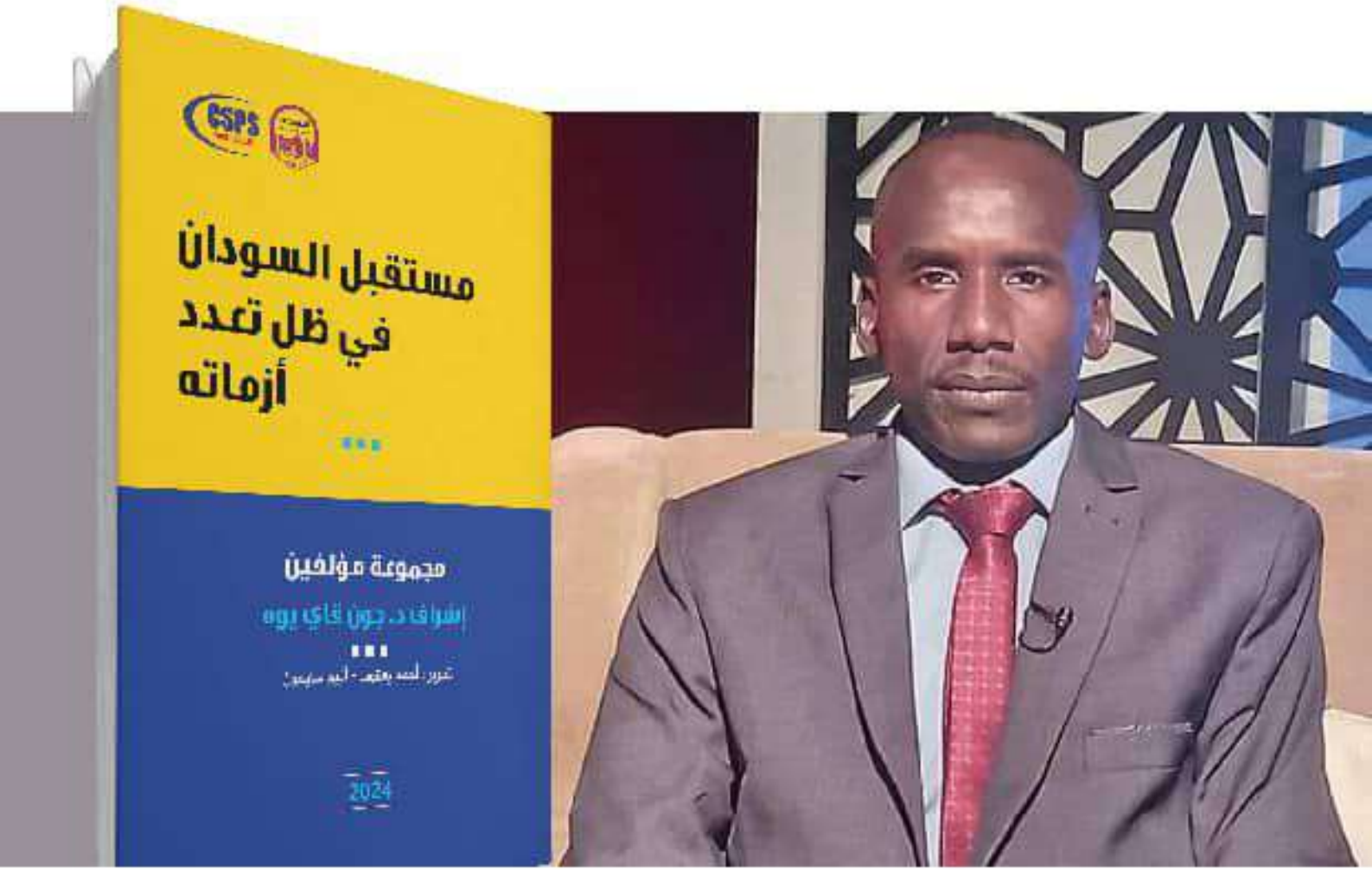

إن ظاهرة الصراع السياسي في السودان بين العسكريين والمدنيين ليست جديدة، وإنما كانت منذ بداية تأسيس الدولة السودانية، حيث أن أول صراع كان قد بدأ في 1955 قبل تشكيل الحكومة المدنية الأولى في 1985-1956م والتي واجهت خلافات حادة بين المدنيين أنفسهم الأمر الذي لم يترك فرصة لبناء مؤسسات الدولة للحكم المدني. إذ أسهم عدم الاستقرار السياسي إبان حكومة إسماعيل الأزهري الائتلافية في عدم الاتفاق بين الأحزاب السياسية على سياسة موحدة. ولم يجد النظام الديمقراطي التعددي فرصة حقيقية، كانت للمدنيين مشاحنات طويلة بينهم، ومطامع شخصية، وانشقاقات داخل الأحزاب.

محي الدين جمعة

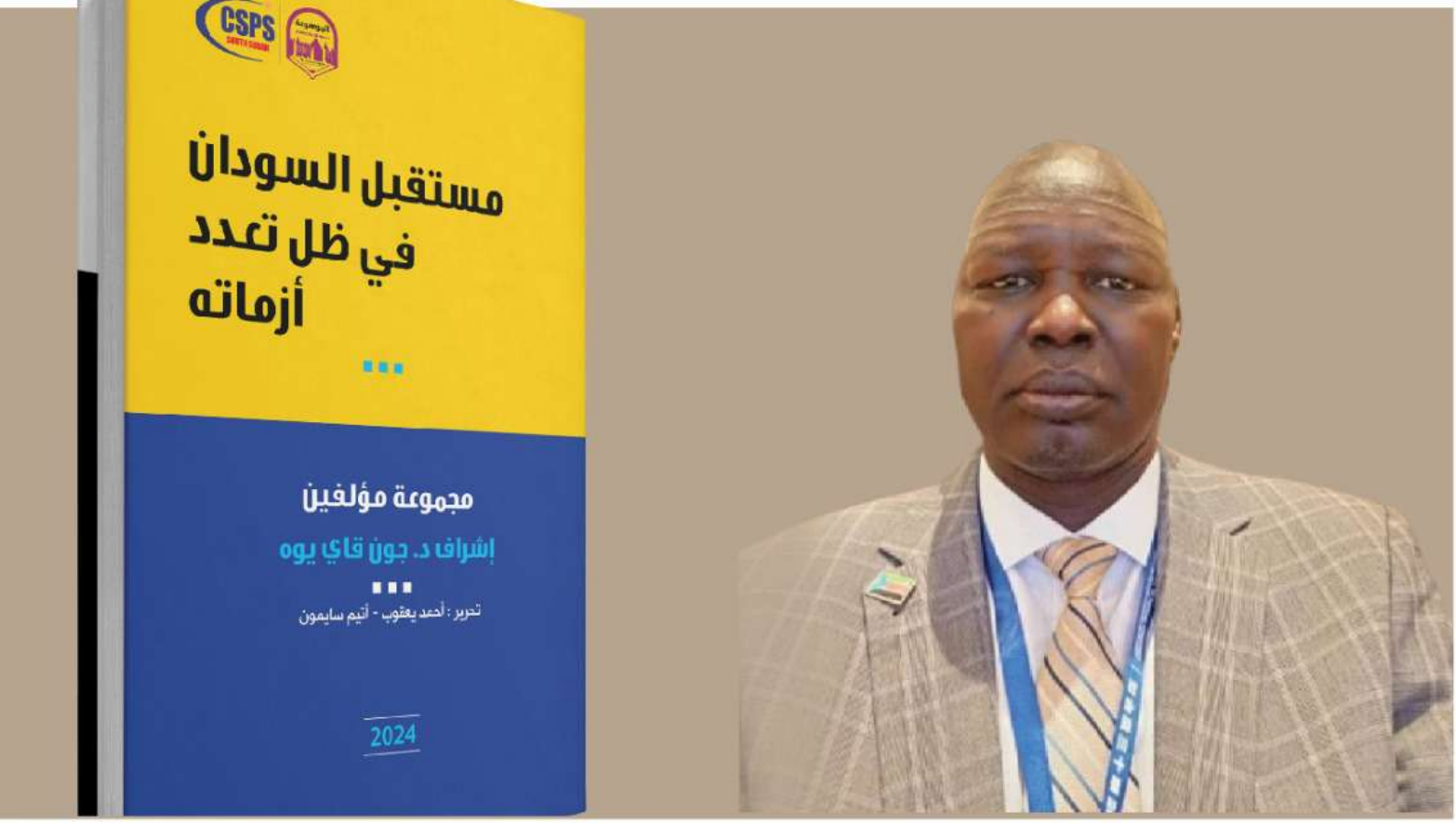

يزيد الصراع في السودان من خطر التفتت الداخلي، مما يؤدي لاحقًا إلى تأجيج انعدام الأمن، سواء داخل السودان أو عبر الحدود مع الدول الأخرى. من المحتمل أن يؤدي هذا إلى نزاعات حدودية. في السياق السوداني الجنوبي، من المحتمل أن يؤدي النزاع إلى تفاقم التوترات القائمة بين المجتمعات السودانية والسودانية الجنوبية الحدودية، خاصة في أبيي وشمال بحر الغزال. لذلك، فإن الضغوط الأمنية في السودان تطرح تداعيات أمنية خطيرة على جنوب السودان، بما في ذلك زيادة عدم الاستقرار، وعنف العصابات، والتنافس على الموارد النادرة.

د. ملح روت بيل